GROUPEMENT
CSL –CNH
Samir Labidi – Nour El Houda Henane

CFA
AUDIT & CONSEIL

الشركة التونسية للبنك

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

التقريـر العام

السيدات والسادة مساهمي الشركة التونسية للبنك

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

I. التقرير حول القوائم المالية السنوية

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من الجلسة العامة ، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2018 و جدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخّص لأهّم الطرق المحاسبيّة والمذكّرات الإيضاحيّة الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". ونحن مستقلون عن البنك طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا القوائم المالية. كما وفينا أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقدً أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلت النقاط التالية حدّا لأعمال التدقيق:

- النقائص الجوهرية المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل المساقات و الإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية و إعداد القوائم المالية. نذكر على وجه الخصوص ، ، تبرير و تأكيد التدفقات والعمليات المالية، تقييم إعداد جدول التعهدات، تجزئة الإيرادات و تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.
- غياب محاسبة متعددة العملات مستقلة تمسك حسب نظام مزدوج مما لا يمكن من تحديد تأثير العمليات بمختلف العملات الأجنبية على نتيجة السنة المالية و تقييم تعرض البنك لمخاطر الصرف.

2.2 مثلما هو مبيّن بالإفصاحات عدد 1.5، 2.5، 8.5 و 9.5، تحتوي كلّ من بنود "خزانة و أموال لدى البنك المركزي التونسي،صكوك بريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة" و"مستحقات على المؤسّسات البنكيّة و الماليّة" "البنك

المركزي التونسي وصكوك بريدية "و"دائع وأموال المؤسّسات البنكيّة والماليّة" على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار وبالعملة الأجنبيّة و كذلك حسابات المراسلين بالعملة الأجنبيّة.

كما تبيّن في نفس السياق أنّ أرصدة بعض الحسابات المجمّدة ضمن "الأصول الأخرى" و"الخصوم الأخرى" قديمة جامدة وتحتوي على مبالغ معلّقة تخّص بالأساس الحسابات الداخليّة بين فروع البنك (بالدينار وبالعملة الأجنبيّة).

و عليه، فانه لا يمكننا تأكيد خلو هذه الأرصدة من أخطاء جوهريّة ناتجة عن أخطاء أو عن عمليّات غير سليمة. كما لا يمكننا تقييم تأثير التعديلات المحتملة على الأموال الذاتيّة للبنك إلا عند استكمال أعمال التبرير.

3.2 يفتقر البنك لمحاسبة عادلة و شاملة خاصّة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات و الكفالات .

و عليه ، فإننا نبدي تحفظا بخصوص عدالة و شمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة.

4.2 تجاوزت التعهدات المسجلة محاسبيا ضمن بنود تعهدات الحرفاء "AC3 " ، الأصول الأخرى "AC7 " و التعهدات خارج الموازنة"HB " التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس إحتساب المدخرات المستوجبة، وذلك بمبلغ قدره 2 مليون دينار.

من ناحية أخرى، لم يقع التصريح للبنك المركزي التونسي ببعض التعهدات منها تعهدات التمويل غير المستخدمة و أوراق الخزينة المدعمة. و هو ما قد يؤثر على المدخرات المستوجبة بعنوان تعهدات الحرفاء.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأيا منفصلا في تلك المسائل. وتمثل النقاط التالية، وفقا لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا:

1.3 تقيم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت المستحقات كما في 31 ديسمبر 2018 ماقدره 904 10 مليون دينار و تم تكوين مدخرات لتغطية المخاطر بماقدره 308 1 مليون دينار كما بلغت الفوائد المؤجلة 616 مليون دينار.

مثلما هو مبيّن بالإفصاح عـ1.3ـدد" التقييد المحاسبي للتعهدات و المداخيل المتعلقة بها"، يقوم البنك بتقييم التعهدات و تكوين المدخرات لتغطية المخاطر عند إعتبار أن الشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عـ24ـدد لسنة 1991 كما تم إتمامه و تنقيحه بالنصوص اللاحقة قد توفرت.

ونظرا لتعرض البنك لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير كمية و نوعية تتطلب درجة عالية من التقدير وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات و الفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على المناقشات التي أجريناها مع الإدارة و على تقييمنا لإجراءات الرقابة في البنك ، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. و تعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدميه المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا:

- مقاربة بين التعهدات المسجلة محاسبيا و بين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة من طرف البنك ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر و تأجيل الفوائد؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء خلال فترة 2018؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدّخرات و تقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية و مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3 تسجيل الفوائد و العمولات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2018 مبلغ قدره 713 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات مسألة أساسية في التدقيق بسبب أهمية هذا البند و نظرا لنقائص المرتبطة بنظام المعلومات.

الإجراءات المعتمدة

في إطار مهمة التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا:

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛

- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي ع24دد والمتعلق "بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية"في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 قواعد تسجيل رقاع الخزينة القابلة للتنظير وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسيّة

يعتمد تصنيف رقاع الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجاريّة على سياسة السيولة المتبعة من طرف البنك.

بلغت قيمة رقاع الخزينة القابلة للتنظير كما في 31 ديسمبر 2018 ماقيمته 114 1 مليون دينار. وقد أدّى تطبيق سياسة السيولة للبنك إلى عرض قيمة 309 مليون دينار منها ضمن محفظة السندات التجارية "AC4" وعرض جزء آخر بقيمة 805 مليون دينار ضمن محفظة سندات الاستثمار "AC5".

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاع الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيّات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أنّ تسجيل محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا:

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجّهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. كما هو مبيّن بالإفصاح عدد 1.4 ، قام البنك بتعديل طريقة تقييم و عرض رقاع الخزينة القابلة للتنظير .و تمت معالجة القوائم المالية لسنة 2017 بهدف تمكين المقارنات.

2. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 ، قامت الشركة التونسيّة للبنك بتسجيل إعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

3. تشمل أصول البنك ما قيمته 27 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة بين 20 و 25 سنة بدون فوائد و ذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

4. تم تقديم دعوى قضائية ضد البنك في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رقاع الخزينة سلمت لـBNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015 ، صدر حكم قضائي إبتدائي، تم تدعيمه إستئنافيا، ضد البنك و إدانته بإعادة هذه الرقاع أو دفع ماقيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ و اعتمادا على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك لا يتحمل أي مخاطر.

5. بداية من 1 ديسمبر 2018، قررت لجنة إنقاذ البنوك و المؤسسات المالية المتعثرة فتح إجراءات إنقاذ البنك الفرنسي التونسي « BFT » و التي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك ما قدره 78،18% و ذلك عملا بأحكام القانون عدد48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 و الأمر الحكومي عدد 189 لسنة 2017 المؤرخ في 1 فيفري 2017.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة و نحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقّة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. و في هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف و من ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه و بين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثنا ء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى .وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة مجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك . ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا.ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كليّا أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائما عن خطأ جوهريًا عندما يكون موجودا.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتُعدّ جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشكّ المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا

كبيرا بشأن قدرةً البنك على مواصلة النشاط. وإذاً خلصنا إلى وجود ريبة جوهرية، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

II. تقرير حول المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، قمنا لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها:

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية و الفصل 3 من القانون عدد 94-117المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96-2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية و اعداد القوائم المالية.وفي هذا الصدد ، نذكر أن المسؤولية عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا الى بعض النقائص على مستوى الاجراءات والتي يمكن أن تحد من نجاعة منظومة الرقابة الداخلية.

2. مسك حسابات الأسهم

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2827 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن البنك . وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية في هذا الصدد لإدارة البنك.

وليس لدينا ملاحظات بهذا الخصوص.

3. المساهمات المزدوجة

طبقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية" لا يمكن لشركة أسهم أن تمتلك مساهمات في شركة أسهم أخرى تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق عشرة". خمس شركات ضمن مجمع البنك تمتلك، كما في 31 ديسمبر 2018، 794 296 سهما في رأس مال البنك.

وتحرم هذه الشركات من حقها في التصويت المرتبط بمساهمتها خلال الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018.

4. وضعية الصرف

بالرجوع إلى الفصل 5 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 08-97، لم نتمكن من تقييم وضعية الصرف الراجعة للبنك وذلك بسبب غياب مسك محاسبة متعددة العملات متوازنة تتطابق مع مقتضيات المعيار المحاسبي عدد 23.

تونس، في 4 أفريل 2019

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي

فتحي السعيدي

التقريـر الخاص

السيدات والسادة مساهمي الشركة التونسية للبنك

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

طبقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك و المؤسسات المالية و الفصول ع200دد وع475دد من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم في ما يلي الإتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من إحترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص و المصادقات على هذه الإتفاقيات و العمليات و من صحة ترجمتها بالقوائم المالية. و ليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الإتفاقيات و العمليات و إنما إحاطتكم علما بخصوصياتها و شروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة و ذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الإتفاقيات و العمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. العمليّات المتعلّقة بالاتّفاقيّات المبرمة خلال سنة 2018

1. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون اتفاقية تتعلق بالتفويت في قسط من المستحقات البنكية و ذلك بمبلغ إجمالي قدره 115،593 مليون دينار. تمت هذه العملية بالدينار الرمزي.

2. بمقتضى قرارات وزير المالية الممضاة بتاريخ 2 أفريل 2019، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي ، و ذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية كما في 31 ديسمبر 2018 (يتم تجديدها سنويا) . بلغت هذه الضمانات 66،200 مليون دينار.

3. بمقتضى قراراي وزير المالية الممضيان بتاريخ 28 ماي 2018 و 29 أوت 2018، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي ، و ذلك لتغطية التزامات شركتين عموميتين. بلغت هذه الضمانات 39،900 مليون دينار.

4. بمقتضى مراسلة بتاريخ 4 أفريل 2019، تم التجديد في ضمان الدولة الذي إنتفعت به الشركة التونسية للبنك طبقا لاتفاقية ضمان الدولة الممضاة إثر اجتماع وزاري بتاريخ 2 جوان 2011. قام البنك بمقتضى هذا الضمان بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 70 مليون دينار لمدة 14 يوما قابلة للتجديد و بنسبة فائدة قدرها 7،75 %.

5. قامت الشركات التابعة و أعضاء مجلس الإدارة بالاكتتاب في القرض الرقاعي الخاص الذي أصدره البنك سنة 2018 و قدره 30 مليون دينار يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 9،25 % .

تتوزع المبالغ الجارية و الفوائد موفى ديسمبر 2018 كالأتي:

الشركة	الصلة	المبلغ المكتتب	الصنف	مبلغ الفائدة
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	عضو مجلس إدارة	5 000 000	A	5 255
الشركة المالية سوفي ايلان	شركة تابعة	1 000 000	A	1 051
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	شركة تابعة	1 000 000	A	1 051
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	شركة تابعة	500 000	A	-
المالية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	شركة تابعة	500 000	A	-
السيد عبد القادر الحمروني(*)	عضو مجلس إدارة	6 200 000	A	-
المجموع بالدينار		**14 200 000**		**7 357**

(*): قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

6. بلغ قائم الودائع المكتتبة خلال سنة 2018 من طرف الشركات التابعة وذات الصلة و أعضاء مجلس الإدارة في موفى ديسمبر 2018 ما قدره 9،953 مليون دينار موزعة كما يلي:

الشركة	النوعية	تاريخ الاكتتاب	تاريخ الخلاص	الرصيد بالدينار	نسبة الفائدة
السيد عبد القادر الحمروني(*)	إيداعات لأجل	2018/09/27	2019/09/23	1 250 000	10،75%
سيكاف المستثمر	إيداعات لأجل	2018/05/23	2020/06/01	70 000	9%
سيكاف المستثمر	إيداعات لأجل	2018/10/19	2020/11/05	200 000	10%
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	إيداعات لأجل	2018/11/21	2019/02/17	4 000 000	8،02%
سيكاف المستقبل	إيداعات لأجل	2018/11/08	2019/12/11	25 000	10%
سيكاف المستقبل	إيداعات لأجل	2018/10/19	2020/11/07	200 000	10%
المالية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	إيداعات لأجل	2018/12/03	2019/03/03	1 000 000	10%
المالية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	إيداعات لأجل	2018/12/31	2019/03/31	1 500 000	10،25%
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	إيداعات لأجل	2018/05/31	2019/04/11	1 208 000	1%
الدخيلة	شهائد إيداع	2018/12/25	2019/01/05	500 000	9،5%
المجموع بالدينار				**9 953 000**	

(*): قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

II. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 ، قامت الشركة التونسيّة للبنك، خلال سنة 2011، بتسجيل إعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتّى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. قام البنك بإبرام عدة اتفاقيات تصرف في صناديق موارد الميزانية (موارد راجعة للدولة) مع الدولة التونسية (تمول هذه الصناديق المنح الغير قابلة للاسترداد، المنح و القروض) ويتقاضى البنك مقابل ذلك عدة عمولات.

بلغ رصيد هذه الموارد نهاية سنة 2018 ما قيمته 38،008 مليون دينار مقابل 38،962 مليون دينار نهاية سنة 2017.

3. بمقتضى قرارات وزير المالية الممضاة قبل سنة 2018 ، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي ، و ذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية.بلغت هذه الضمانات 343،636 مليون دينار.

4. قام البنك قبل سنة 2018 بإكتتاب مبلغ 70 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، يتم خلاصهم على مدة سبع سنوات مع سنتي إمهال بنسبة فائدة قدرها 6،15 % وقامت بشراء ماقدره 0،756 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة خمس سنوات مع سنة إمهال بنسبة فائدة قدرها 5،95 %.ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض ما قيمته 42،174 مليون دينار.

5. قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 2،740 مليون دولار ما يعادله 8،205 مليون دينار.

6. قامت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 18 أكتوبر 2016 باكتتاب مبلغ 16 مليون أورو ما يعادله 39،560 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي، شركة تابعة، و قد انتفع البنك بضمان الدولة لتغطية خطر عدم الخلاص.

بتاريخ 26 ماي 2017 و 28 مارس 2018، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل 6 مليون أورو و 3 مليون أورو من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي ، أي ما يعادل 22،253 مليون دينار. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 7 مليون أورو أي مايعادل 17،308 مليون دينار.

7. قامت الشركات التابعة و أعضاء مجلس الإدارة قبل سنة 2018 بالاكتتاب في القرض الرقاعي الخاص الذي أصدره البنك سنة 2017 و بما قدره 12،240 مليون دينار يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 7،5 % .

تتوزع المبالغ الجارية و الفوائد موفى ديسمبر 2018 كالأتي:

الشركة	المبلغ المكتتب	الرصيد	مبلغ الفائدة
الشركة المالية سوفي ايلان	300 000	240 000	34 681
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	1 000 000	1 000 000	127 430
السيد عبد القادر الحمروني(*)	10 940 000	8 752 000	1 246 694
المجموع بالدينار	**12 240 000**	**9 992 000**	**1 426 805**

(*): قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

8. بلغت الأرصدة البنكية بعنوان الحسابات الجارية للشركات التابعة وذات الصلة نهاية سنة 2018 مجموع 11،325 مليون دينار تتوزع كالآتي:

الشركة	الأرصدة
الدخيلة	126 787

الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	5 423 767
المالية للشركة التونسية للبنك	2 836 020
عقارية الشارع	1 341 894
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	61 974
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	960 303
البنك الفرنسي التونسي	226 497
الشركة العامة للبيع	32 970
الوسائل العامة	102 357
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	87 638
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	87 346
سيكاف المستقبل	8 317
شركة السلامة و الحراسة	4 929
سيكاف المستثمر	2 577
الشركة المالية سوفي ايلان	19 654
المجموع بالدينار	**11 325 027**

9. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام اتّفاقيّات حسابات جارية مع الشركات التابعة لها. بلغ رصيد هذه الحسابات في 31 ديسمبر 2018 ما قدره 73،878 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	الرصيد في 31 ديسمبر 2018	نسبة الفائدة	الفوائد
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	44 583	TMM+0,5%	3 559
ACTIVHOTELS	12 800	TMM+2%	-
عقارية الشارع	12 500	2%	-
عقارية الشارع- تسبقة على الحساب	3 995	بدون فوائد	-
المجموع بالألف دينار	**73 878**		**3 559**

10. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام العديد من اتّفاقيّات التصرّف في المبالغ المدفوعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية "Fonds à capital risque" مع شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك ويبيّن الجدول تفصيل هذه الإتفاقيات :

رؤوس الأموال المتصرّف فيها	سنة الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2018/12/31
ر.م. STB 1	1999	8 000	4 707
ر.م. STB 2	2000	8 000	5 048
ر.م. STB 3	2001	5 000	3 834
ر.م. STB 4	2002	6 500	5 837
ر.م. STB 5	2003	6 824	5 651
ر.م. STB 6	2005	2 707	1 879
ر.م. STB 7	2006	800	730
ر.م. STB 8	2007	9 371	6 246
ر.م. STB 9	2008	4 800	4 567
ر.م. STB 10	2008	8 748	8 732
ر.م. STB 11	2009	6 000	6 613

ر.م. STB 12	2009	9 898	11 643
ر.م. ID STB 1	2002	2 000	1 230
ر.م. ID STB 2	2002	2 000	1 258
ر.م. ID STB 3	2003	5 436	3 764
ر.م. ID STB 4	2005	360	376
ر.م. ID STB 5	2006	1 133	1 214
ر.م. ID STB 6	2007	4 000	3 538
	المجموع بالألف دينار	**91 577**	**76 867**

تتمثّل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك بعنوان التصرّف في هذه الأموال كما يلي :

- عمولة تصرّف تساوي 1% من الأصول مقيّمة بتاريخ الختم تدفع بعد طرح جميع النفقات مع حدّ أدنى يساوي 1% من مبلغ الأموال المكتتبة سنويّا؛
- عمولة مردوديّة تتراوح بين 10 و20% من زائد التفويت في الأسهم والحصص والأرباح الموزّعة؛
- عمولة مردوديّة تساوي 10% من إيرادات التوظيفات.

وقد قام البنك خلال سنة 2018 بتسجيل أعباء إجماليّة بقيمة 039 1 ألف دينار بعنوان مختلف هذه العمولات.

11. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع سيكاف المدخر ، سيكاف المستثمر، سيكاف المستقبل و سيكاف الإدخار الرقاعي تقوم الشركة التونسيّة للبنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال و/أو موزع لتلك الشركات. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات العمولات التالية:

- عمولة تساوي 0,15 % من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف المدخر يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 015 542 دينار.
- عمولة تساوي 0،2% من القيمة الصافية لأصول شركة سيكاف المستثمر يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت العمولة بعنوان سنة 2018، ما قدره 822 2 دينار.
- عمولة سنويّة قارّة قدرها 000 1 دينار (خالية من الأداءات) تدفع من طرف سيكاف المستقبل.
- عمولة تساوي 0,15 % من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف الإدخار الرقاعي يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 918 9 دينار.

12. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال لصناديق FCP DELTA، FCP HIKMA التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1 % (باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 964 دينار دون اعتبار الأداءات.

13. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال لصناديق FCP INNOVATION، FCP CAPITAL PLUS التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1 % (بدون باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 9017 دينار دون اعتبار الأداءات.

14. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، تقوم هذه الأخيرة بـ:

- التصرف في جميع محفظة الأسهم و السندات المكتتبة لفائدتها و لفائدة الحرفاء حيث تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل جميع المحفظة إلى الشركة الفرعية التي ستحيل للبنك عمولة وساطة ، والتي تساوي 40٪ من العمولات المفوترة من طرف الشركة المالية بعنوان العمليات المتأتية من شبكة فروع البنك .

وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,2 % على كل العمليات التي كلفت بها ويقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 435 5 دينار دون اعتبار الأداءات.

- التصرف في العمليات عل سندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبة لفائدة البنك أو لفائدة حرفائه وتحيل الشركة الفرعية ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى البنك. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 600 4 دينار دون اعتبار الأداءات.
- القيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة . وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدّر بـ40 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

15. قامت الشركة التونسية للبنك بفوترة أعباء الأعوان الملحقين لدى الشركات الفرعية بالنسبة لسنة 2018 و تتوزع كالأتي:

الشركة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
شركة أكتيفوتلز	17 081	19 377	14 617	24 434
عقارية الشارع	17 604	19 785	-	-
الشركة المالية سوفي ايلان	17 118	18 042	41 150	-
المالية للشركة التونسية للبنك	34 134	34 375	26 497	37 021
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	61 186	55 374	71 980	34 407
شركة السلامة و الحراسة	18 122	20 249	15 580	20 878
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	17 191	19 424	14 746	20 730
الوسائل العامة	17 071	19 244	15 857	20 059
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	-	-	-	16 453
المجموع بالدينار	**199 509**	**205 869**	**200 428**	**173 982**

16. تؤجّر الشركة التونسيّة للبنك للشركات الفرعيّة العديد من المكاتب. وتتمثّل شروط عقود الكراء كما يلي :

الشركة الفرعيّة	مبلغ الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنويّة	تاريخ بداية الترفيع	معلوم كراء 2018 (TTC)
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون- الطابق الأول	10 000 (TTC)	01/07/2004	5%	السنة الثانية	19 493
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون- الطابق الثاني	10 000 (TTC)	01/09/2001	5%	السنة الثانية	22 289
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون- الطابق الثالث	10 000 (TTC)	01/05/2005	5%	السنة الثانية	18 790
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	8 400 (HTVA)	01/07/2004	5%	السنة الثانية	29 636
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	5 400 (HTVA)	01/01/2003	5%	السنة الثانية	28 277
المالية للشركة التونسية للبنك	27 875 (HTVA)	01/01/2010	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	111 151
الشركة المالية سوفي ايلان	5 227 (HTVA)	01/12/2011	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	6 051
شركة السلامة و الحراسة	4 800 (HTVA)	01/01/2016	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	5 998
الوسائل العامة	5 400 (HTVA)	01/01/2016	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	6 747
المجموع بالدينار					**248 432**

17. قام البنك خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة و الحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا. و وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة السلامة و الحراسة . وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2018 ما قدره 795 5 ألف دينار.

18. قام البنك خلال سنة 2015 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا. و وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة الوسائل العامة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2018 ما قدره 593 4 ألف دينار.

19. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للبنك لأعضاء مجلس الإدارة و مديريها في 31 ديسمبر 2018 ما قدره 143،213 مليون دينار موزّعة كالآتي:

أعضاء مجلس الإدارة /المدراء	المبلغ الجاري
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	3 114 763
مجمع السيد عبد القادر حمروني (*)	14 014 849
مجمع السيد بشير خلف الله	126 006 576
السيد محمد الطاهر الأسود	148،699
المدير العام المساعد	76 949
المجموع بالدينار	**143 213 286**

(*): قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

20. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للشركات التابعة في31 ديسمبر 2018 ما قدره 37،979 مليون دينار موزّعة كالآتي:

الشركة	المبلغ الجاري
عقارية الشارع	33 655 358
الدخيلة	3 177 301
الشركة العامة للبيع	1 013 000
شركة الدراسات و التنمية بسوسة الشمالية	120 342
شركة أكتيفونلز	9 086
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	3 995
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	130
المجموع بالدينار	**37 979 211**

III. الإلتزامات تجاه المسيرين

1. تتلخص إلتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) II الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام كما حددتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. و تتكون عناصر التأجير من :

  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الصافي في حدود 16 ألف دينار؛
  - جزء متغير لا يتجاوز 50 % من المبلغ القار السنوي أي 96 ألف دينار يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة و المؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 500 لتر شهريا ، سيّارة وظيفيّة ثانية للاستعمالات الشخصية مع مقتطعات وقود بقيمة 250 لتر شهريا و التكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية مع حد أقص بـ250 دينار و إرجاع جميع المصاريف المتكبدة في إطار وظيفته عند الاستظهار بالفواتير .

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام المساعد كما حيينتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2016. و تتكون عناصر التأجير من :

  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الخام في حدود 4،767 ألف دينار أي راتب شهري صافي في حدود 2،670 ألف دينار ؛
  - جزء متغير لا يتجاوز 50 % من المبلغ القار السنوي يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة و المؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا ، و إرجاع مصاريف المكالمات الهاتفية.

- تم ضبط عناصر تأجير المستشارين بمقتضى قرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ و 27 أفريل 2017، 4 ديسمبر 2017، 17 جويلية 2018 و 21 نومبر 2018 و تتكون عناصر التأجير من :

العناصر	المستشار الأول		المستشار الثاني	
	من 2018/1/1 إلى 2018/06/30	من 2018/7/1 إلى 2019/06/30	من 2018/1/1 إلى 2018/11/30	من 2018/12/1 إلى 2018/11/30
الجزء القار	4 790 دينار (خام شهري)	5 450 دينار (خام شهري)	5 000 دينار (خام شهري)	
الجزء المتغير	إلى حدود 10 آلاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام و قرار مجلس الإدارة		إلى حدود 10 آلاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام على أساس تحقيق الأهداف	إلى حدود 20 ألف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام على أساس تحقيق الأهداف
الامتيازات العينية	سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا		مقتطعات وقود بقيمة 200 لتر شهريا	

- بمقتضى توصية من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2016 و لتسوية وضعية مستشار الإدارة العامة، تم إبرام اتفاقية إسداء خدمات مع شركة Business and Financial Consulting بتاريخ 27 مارس 2017 لفترة تمتد من 15 سبتمبر 2016 إلى 14 سبتمبر 2017. و تلتزم هذه الأخيرة بأن تضع على ذمة البنك مستشارا لدى الإدارة العامة في مقابل 36 ألف دينار خالية من الأداءات.

على إثر قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 6 فيفري 2018، تم إمضاء ملحق لهذه الإتفاقية تعوض بمقتضاه شركة BFC Tunisie الشركة المتعاقدة و ذلك لفترة تمتد من 14 سبتمبر 2017 إلى 14 سبتمبر 2018 .

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2018 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة بـ 000 4 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس مجلس الإدارة و 000 2 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2018 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق و لجنة المخاطر بـ 000 2 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس كل لجنة و 000 1 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

2. تتلخّص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين كما تضمنتها القوائم المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2018 كما يلي:

	المدير العام		المدير العام المساعد و المستشارين		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء 2018	الخصوم في 31/12/2018	أعباء 2018	الخصوم في 31/12/2018	أعباء 2018	الخصوم في 31/12/2018
استحقاقات قصيرة المدى	671 113	48 399	549 169	39 543	150 000	144 235
استحقاقات ما بعد التوظيف	-	-	2 958	39 793		
المجموع	**671 113**	**48 399**	**552 127**	**79 336**	**150 000**	**144 235**

هذا وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تمكننا من الوقوف على اتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها الأحكام السالفة الذكر.

تونس، في 4 أفريل 2019

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي

فتحي السعيدي